

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠)، الذي قرر مجلس الأمن بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وطلب إليّ، في جملة أمور، إتمام انسحاب جميع العناصر النظامية والمدينة التابعة للبعثة، باستثناء العناصر اللازمة لتصفية البعثة، بحلول ذلك التاريخ. ويغطي التقرير التطورات التي استجذرت منذ صدور تقريرتي السابق عن البعثة المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/529). وهو يقدم تقييما للحالة الأمنية والحالة الإنسانية في شرق تشاد والحالة الأمنية في المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والتقدم المحرز في تنفيذ حكومة تشاد للمهام والمعايير الواردة في الفقرتين ٢ و ٣ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)؛ وتنفيذ ولاية البعثة، بما في ذلك الاستعدادات لإتمام انسحابها، كما يقدم تقييما للدروس الرئيسية المستفادة في سياق البعثة.

ثانيا - الأمن

٢ - ظلت الحالة الأمنية عموما هادئة نسبيا. ومع ذلك، وقع عدد من الحوادث المتفرقة. ففي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، شن خمسة رجال مسلحين مجهولي الهوية هجوما على شاحنتين تابعتين لمقاول محلي يعمل بالبعثة، على مسافة ٥٥ كيلومترا شمال قوز بيضة (دار سيلا)، وقتلوا أحد السائقين رميا بالرصاص. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، اشتبك فريق تابع للمفرزة الأمنية المتكاملة كان يقوم بالتحقيق في حادث سرقة دراجة نارية لأحد اللاجئين بالقرب من مخيم غاغا للاجئين بالقرب من أبيشي (واداي) بواسطة فردين مسلحين يرتديان الزي

الرسمي، وذلك في قتال بالأسلحة النارية مع اثنين من المشتبه فيهم. وقتل في ذلك الاشتباك أحد ضباط المفزة الأمنية والشخصان المشتبه فيهما.

ثالثاً - الحالة الإنسانية

٣ - الاحتياجات الإنسانية في شرق تشاد هائلة. ففي ذلك الإقليم، واصل نحو ٧٠ منظمة إغاثة إنسانية تقديم المساعدة لنحو ٢٥٥ ٠٠٠ من اللاجئين، وأكثر من ١٣٧ ٥٠٠ من المشردين داخليا، ونحو ٤٣ ٠٠٠ من العائدين، فضلا عن عدد من سكان البلد المضيف يبلغ ١٥٠ ٠٠٠ شخص. وأدى الدمار الذي حدث خلال موسم الأمطار والذي أصاب أكثر من ١٠٤ ٠٠٠ هكتار من المحاصيل، إلى إصابة السكان بحالة من الضعف في جنوب تشاد ووسطها وشرقها. ويتعرض حاليا ما يقدر بـ ١,٦ مليون شخص على طول الحزام الساحلي في تشاد لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وتشمل المناطق المتضررة بشدة في الشرق أسونغا، والجرف الأحمر، وكيمي، ووادي.

٤ - وقامت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والبعثة بمحشد موارد لمساعدة الحكومة على تخفيف حدة الحالة. وأفرجت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن مواد غير غذائية من مخزونات الطوارئ في مواقع تواجد اللاجئين والقرى المحيطة بها المتضررة من الفيضانات. ويسر الدعم اللوجستي الذي قدمته البعثة تسليم نحو ١٠ أطنان من المعونة الإنسانية إلى المشردين داخليا في لوبوتيك (دار سيلا). وقدمت مساعدات مماثلة إلى بعثات تقييم الاحتياجات الإنسانية التي تم نشرها في مونغورورو، وكيري، وآم تيمان، وتيرو، ومارينا، كما تم توفير موظفين وبضائع لأغراض المساعدة الإنسانية لداها وهاراز، اللتين يتعذر الوصول إليهما إلا بطائرة الهليكوبتر.

رابعا - مسؤوليات حكومة تشاد عن حماية المدنيين وموظفي وأصول الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية

٥ - واصلت الحكومة تنفيذ خططها لحماية المدنيين في شرق تشاد على النحو الوارد في الرسالة التي أرسلت إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ (S/2010/470). وتقوم الخطة على ثلاث دعائم: الجيش الوطني المتمركز على طول الحدود والقوة المشتركة لمراقبة الحدود التشادية - السودانية؛ وقوات الدرك الإقليمية مع الحرس الوطني والمتنقل في تشاد وقوة نزع السلاح المشتركة؛ وفي الصميم، المفزة الأمنية المتكاملة.

٦ - وتم تنقيح الخطة الوطنية لدعم المفزة الأمنية المتكاملة. ففي تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الحكومة الخطة المستكملة وتقديرات الميزانية المنقحة إلى المجلس (S/2010/536) وإلى

ممثلي السلك الدبلوماسي والمنظمات الشريكة في نجامينا. ومن الأمور الجديدة بالملاحظة بوجه خاص النص المتعلق بإنشاء وحدة إدارية وتنظيمية مخصصة للمفرزة اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، تتألف من نحو ١٣٠ فرداً، واحتياج في ميزانية عام ٢٠١١ قدره نحو ٢١ مليون دولار. والتزمت الحكومة بتمويل جميع تكاليف أفراد المفرزة (المرتبات والأجور ومختلف البدلات)، بما يقدر بنحو ٧ ملايين دولار، أي ٣٣ في المائة من الميزانية. ومع ذلك، فإنها تلتزم الحصول على مبلغ ١٤ مليون دولار على هيئة مساعدات من المانحين لدعم الاحتياجات اللوجستية (التي تقدر بمبلغ ١٢,٦ مليون دولار) وهيكل التيسير الوطني السالف الذكر (الذي يقدر بمبلغ ١,٤ مليون دولار). وعلاوة على ذلك، طلبت الحكومة مساعدات من الأمم المتحدة لحشد وإدارة أموال المانحين، فضلاً عن مساعدات تقنية إضافية للمفرزة وهيكل دعمها. وتتعلق هذه المساعدة باستقدام مستشارين من ذوي الخبرة في أعمال المراقبة واللوجستيات الخاصة بالشرطة. ومع ذلك، ما زالت المفرزة تتسم بالهشاشة. وبغية زيادة قدرة المفرزة على الاستدامة إلى الحد الأقصى، سعت البعثة إلى نقل الجزء الأكبر من برامجها المتعلقة بتوجيه المفرزة وإدارتها ودعمها اللوجستي إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين.

٧ - وذكرت الحكومة أن هيئة التنسيق الوطنية لدعم نشر القوات الدولية في شرق تشاد، التي أنشئت بوصفها الهيئة الوطنية الرئيسية للتحاور، سوف تتوقف عن أداء مهامها بمجرد انسحاب البعثة من تشاد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. تعتزم الحكومة إنشاء هيكل جديد، يسمى الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى الأنشطة الإنسانية وإلى المفرزة الأمنية المتكاملة، للتفاعل مع الشركاء في المجال الإنساني والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. وتقوم الحكومة حالياً بوضع ولاية هذه الهيئة الجديدة وترتيبات إنشائها وطرائق عملها في صيغها النهائية. وفي الشرق، يتم توفير التنسيق مع الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بشأن المسائل الأمنية، والتحليل المشترك والحراسة المرافقة، عن طريق مكتب شؤون الأمن والتنقلات الذي أنشأته الحكومة مؤخراً، الذي يعمل حالياً في ١٢ موقعا.

٨ - ولتشجيع تحقيق تفاهم مشترك من جانب الحكومة ومختلف الجهات صاحبة المصلحة بشأن مسؤوليات كل منها عن حماية المدنيين، قامت الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم من القوة الدولية في شرق تشاد، بالتعاون مع البعثة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين، بتنظيم المنتدى الثاني من سلسلة من المنتديات، بحضور ممثلي الحكومة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني في ١١ تشرين الأول/أكتوبر في نجامينا. وعقدت في أبيشي وحجر حديد (واداي) منتديات مماثلة في ١٢ و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بشأن موضوعي إيجاد حيز للعمل الإنساني وحلول مستدامة لمشكلة المشردين داخليا. وعقد

منتدى رابع في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر في غوز بيضة (دار سيلا) بشأن مسألة الانتعاش المبكر. ومن المقرر عقد منتدى خامس في نجامينا في كانون الأول/ديسمبر لتلخيص النتائج التي تحققت في السنة السابقة.

ألف - أمن وحماية المدنيين المعرضين للخطر

٩ - خلال الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أبلغت المفزة الأمنية المتكاملة أنها سیرت ١٩٦٤ دورية نهارية وليلية داخل وحول جميع مخيمات اللاجئين، وبعض مواقع المشردين داخليا، وفي بلدات في شرق تشاد حيث تعمل الجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وسجلت المفزة ٧٢ حرقا للقانون واعتقلت ٢٧ شخصا من المشتبه فيهم. ونقل ١٢ من المشتبه فيهم إلى الدرك المحلي لإحالتهم إلى نظام العدالة.

١٠ - وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، بدأ في نجامينا برنامج تدريبي توجيهي لمدة شهرين لـ ٢٠٠ من ضباط المفزة الأمنية المتكاملة الجدد، ١٦ منهم من النساء. وهذه أول مجموعة من المجندين يوفر لهم التدريب كلية على أيدي معلمين تشاديين تابعين للمفزة، تحت الإشراف العام لشرطة البعثة. وبعد الانتهاء من هذا التدريب، يتوقع أن يبلغ القوام الكلي للمفزة نحو ١٠٠٠ فرد.

باء - تيسير تسليم المعونة الإنسانية وحرية الحركة للعاملين في المجال الإنساني

١١ - أفادت المفزة الأمنية المتكاملة أنها نظمت ٤٧٧ ١ حراسة أمنية مرافقة للأطراف الفاعلة في المجال الإنساني على مدى الشهرين الماضيين. ووقعت حادثة اختطاف سيارة تابعة لمنظمة دولية غير حكومية على الطريق الموصلة بين نجامينا وآتي على بُعد نحو ٢٨٠ كم غرب أبيشي. ولم يصب أحد بأي سوء واستعادت السلطات التشادية المركبة في وقت لاحق.

١٢ - وفي تطور ذكر أنه لا علاقة له بانسحاب البعثة، أعلنت منظمتان دوليتان غير حكوميتين عزمهما على مغادرة إقليم دار سيلا بحلول كانون الأول/ديسمبر، وعللتا ذلك بإعادة تركيب أولويات أنشطتها البرنامجية بتحويلها إلى مواقع أخرى في تشاد، بالإضافة إلى نقص الموارد. وعلقت منظمة غير حكومية أنشطتها في آدي بالقرب من الحدود مع السودان بسبب انعدام الأمن هناك.

خامسا - التقدم الذي أحرزته حكومة تشاد نحو استيفاء المعايير التي حددها مجلس الأمن

١٣ - مع قرب انتهاء عمليات البعثة، أصبحت القدرة على التحقق بصورة مستقلة من أي تقدم تحرزه الحكومة نحو استيفاء المعايير التي حددها مجلس الأمن لحماية المدنيين محدودة للغاية. ولم تعد البعثة في وضع يسمح لها بزيارة أغلبية مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا أو رصد أداء المؤسسات الأمنية الوطنية، بما في ذلك المفزة، وتوفير حماية للمدنيين. ووفقا لذلك، فإن ملاحظاتي تتألف بالضرورة من التقارير المقدمة من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني فضلا عن السلطات الوطنية والمحلية. وتبين هذه التقارير الجهود التي تبذلها حكومة تشاد من أجل استيفاء المعايير التي حددها مجلس الأمن على النحو المبين أدناه.

ألف - العودة الطوعية للمشردين داخليا في ظل ظروف آمنة ومستدامة

١٤ - في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، صدقت تشاد على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا ومساعدتهم (اتفاقية كمبالا). وتفرض الاتفاقية التزامات قانونية على الدول الموقعة عليها فيما يتعلق بالمشردين داخليا في أراضي كل منها.

١٥ - وقبل موسم الأمطار لعام ٢٠١٠ عاد ٤٣ ٠٠٠ من المشردين داخليا إلى قراهم الأصلية في إقليم دار سيلا ومقاطعة اسونغا في إقليم وادي. ولم تحدث أي عودة تذكر بعد ذلك. وفي الأشهر الأخيرة أعربت السلطات التشادية، وبخاصة الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية في شرق تشاد، عن ثقتها في أن أسباب النزوح في الشرق قد تمت معالجتها بنجاح، وأعلنت عزمها على أن تقوم، مع المجتمع الدولي، بدعم إيجاد حلول دائمة لمشكلة المشردين داخليا، وهي تحديد العودة الطوعية، أو الإدماج محليا، أو النقل إلى أماكن أخرى في البلد.

١٦ - وأعرب المشردون داخليا في عدد من المواقع الرئيسية عن تخوفهم إزاء إمكانية عودتهم إلى أماكنهم الأصلية. وفي معظم الحالات، ذكروا شواغل تتعلق بالأمن، حيث إن عودتهم تنطوي على انتقالهم إلى مناطق قريبة من الحدود السودانية وإلى مواقع ما زالت توجد بها توترات بين الطوائف. وأثناء حوار جرى بين الطوائف، نظمت الحكومة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في حجر حديد (وادي) (بدعم من مفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة محلية غير حكومية شريكة تسمى إيرين (Eirene)، والبعثة) أعلن قادة المشردين داخليا أن أي عمليات عودة أخرى إلى أماكنهم الأصلية تتوقف على قيام الحكومة بتقديم ضمانات أمنية ومساعدات إنمائية مستمرة.

باء - تجريد مخيمات اللاجئين من السلاح

١٧ - منذ نشر القوة المشتركة لمراقبة الحدود التشادية السودانية في الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠، أبلغت المفوضية بصورة متسقة عن انخفاض أعداد العناصر المسلحة التي شوهدت تحركها داخل المخيمات.

جيم - توفير الأمن للاجئين، والمشردين داخليا، والمدنيين، والعاملين في المجال الإنساني وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان

١٨ - ووفقا للتقييمات التي أجرتها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني والسلطات الحكومية، ظلت الحالة الأمنية العامة في مخيمات اللاجئين ومواقع المشردين داخليا هادئة نسبيا. وانخفضت نسبيا أعداد حالات تجنيد الأطفال على أيدي العناصر المسلحة (انظر الفقرة ٢٦)، ولكن المفوضية تلقت تقارير بصفة منتظمة تفيد بوقوع حوادث عنف جنسي وجنساني، يتصل كثير منها باستعمال المشروبات الكحولية.

١٩ - وواصلت المفوضية الأمنية المتكاملة عملياتها داخل وحول جميع مخيمات اللاجئين. ومع ذلك، لم تصبح بعد وحداتها المعنية بالمسائل الجنسانية جاهزة تماما للعمل في جميع المواقع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت لجنة الصليب الأحمر الدولية تدريباً لـ ٢٩ من المعلمين التابعين للمفوضية بشأن القانون الإنساني الدولي، وفرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تدريباً لـ ١٠٨ من ضباط المفوضية بشأن حقوق الأطفال في حالات الطوارئ. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى ٢٦ من ضباط المفوضية تدريباً من البعثة في إيرييا بشأن حقوق الإنسان، بشأن حماية النساء والأطفال على وجه التحديد.

سادسا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت البعثة الخطوات النهائية نحو ترسيخ الدعم المقدم لأنشطتها المدنية، ونقله حيثما أمكن، إلى الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، توقف عنصر العسكري للبعثة عن القيام بأنشطته التنفيذية واضطلع بالمسؤولية عن الحماية الثابتة لأفراد الأمم المتحدة وأماكنها وأصولها؛ والوعي بالأوضاع القائمة في مواقع البعثة؛ وتوفير حراسة محدودة لمرافقة قوافل الأمم المتحدة التي تضطلع بمهام تمكينية؛ وتوفير دعم محدود لإنقاذ أفراد الأمم المتحدة وإجلاتهم طبيًا.

ألف - الدعم المقدم للمفرزة الأمنية المتكاملة

٢١ - دخلت البعثة المراحل النهائية لتوطيد الدعم الذي تقدمه للمفرزة وتسليم المهام للحكومة تشاد. وركزت البعثة على تعزيز مهارات المفرزة في أساسيات قيادة السيارات وميكانيكا السيارات الأساسية والاتصالات: إذ تم تدريب ٨٧ من ضباط المفرزة على استخدام الأجهزة اللاسلكية العالية التردد؛ وتدريب ٦٠ على استخدام البرمجيات الحاسوبية المكتبية؛ و ٢٩ على ميكانيكا السيارات الأساسية؛ و ٧٠، منهم ٢٠ امرأة، على مهارات قيادة السيارات. وحتى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، كان قوام شرطة الأمم المتحدة يتألف من ٨٧ ضابطاً في نجامينا و ٧ ضابطاً في أبيشي.

باء - سيادة القانون

٢٢ - قام البرنامج الإنمائي، بالاشتراك مع البعثة، وبتمويل مقدم من حكومة ألمانيا، بتيسير إنشاء ثلاثة مكاتب رائدة لتقديم المعونة القانونية في شرق تشاد (قوز بيضة، وكوكو أنغارانا، وأبيشي). وأنجز البرنامج الإنمائي عملية اختيار تنافسية لاختيار منظمات غير حكومية وطنية لتشغيل هذه المكاتب التحريية لتقديم المعونة القانونية.

٢٣ - كما دعمت البعثة لوجستياً توزيع القضاة والمدعين العامين المعيّنين مؤخراً على محاكم الاستئناف في أبيشي. كما قامت البعثة من خلال المشاريع السريعة الأثر، ببناء محاكم في أندريه، وقوز بيضة، وحجر حديد، وتم تجهيز المحكمة القائمة في قوز بيضة، فضلاً عن المحكمة الابتدائية في أرييا، بالأثاث واللوازم المكتبية.

٢٤ - وواصلت البعثة توفير التدريب والتوجيه أثناء العمل لمسؤولي السجون الوطنيين بشأن المعايير الدولية لتنظيم السجون وإدارتها والاستراتيجيات العامة لتطوير السجون في نجامينا وأبيشي وأندريه وإرييا وقوز بيضة، فضلاً عن مقر إدارة السجون. ويمضي العمل في مشروع إصلاح سجن إرييا وفقاً للخطة وكان من المتوقع أن يكون المرفق الجديد جاهزاً للاستخدام بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وقامت البعثة، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، بتسليم أدوية ومعدات أساسية إلى سجن أندريه لتمكينه من تشغيل عيادة هناك.

جيم - حقوق الإنسان

٢٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت البعثة في الجهود التي تبذلها الحكومة لانتهااء من وضع خطة العمل الوطنية الخاصة بها في مجال حقوق الإنسان وإنشاء آليات لتنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات هيئات معاهدات حقوق الإنسان. كما قدمت البعثة تدريباً توجيهياً لمنظمات المجتمع المدني في شرق تشاد وللمندوبين الإقليميين التابعين لوزارة حقوق الإنسان وتعزيز الحريات.

دال - حماية الأطفال

٢٦ - أبلغت المفوضة الأمنية المتكاملة عن اعتقال مجموعة تتألف من ١١ شخصا يشتبه في ضلوعهم في تجنيد الأطفال في مخيم غوز عامر للاجئين (دار سيل). ونقل ٥ من المشتبه فيهم، يدعى بأنهم زعماء المجموعة، إلى القوة المشتركة لمراقبة الحدود التشادية السودانية. وتفيد التقارير بأن نشاط التجنيد، الذي حدث في أيلول/سبتمبر، تم بدوافع سياسية واستخدمته المنظمات الشبابية لاستهداف الفتيان والفتيات. وعلقت حكومة تشاد أنشطة المنظمات المتورطة.

هاء - المسائل الجنسانية

٢٧ - شارك وزير العمل الاجتماعي ونائب رئيس الجمعية الوطنية، بمساعدة البعثة واليونسيف، في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في نيويورك. وواصلت البعثة تقديم المساعدة إلى الوزارة في وضع اللمسات الأخيرة على الاستراتيجية الوطنية لحل المنازعات داخل الإطار المتفق عليه في المنتدى الوطني الذي عقد في أيلول/سبتمبر. كما ساعدت البعثة في تنظيم مناسبات وطنية للتوعية بالعنف الجنسي والجنساني في حجر حديد في تشرين الأول/أكتوبر، وفي أركوم وأندريه في تشرين الثاني/نوفمبر.

واو - الشؤون المدنية

٢٨ - واصلت البعثة تدعيم أنشطتها في مجال المصالحة تحسبا لنقلها إلى السلطات التشادية والشركاء الآخرين. وفي إقليم وادي قامت البعثة والمفوضية برعاية حوار بين الطوائف في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في حجر حديد، جنوب فارشانا، لبناء الثقة وتشجيع عودة المشردين داخليا بصورة طوعية. وقامت البعثة بتسليم مبنى إداري بعد تجديده من خلال مشروع سريع الأثر إلى السلطات المحلية في حجر حديد فضلا عن بئرين في مجتمعي خوم وديور المحليين لإعادة التوطين.

زاي - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٢٩ - دعمت البعثة جهودها لتعميم الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واستعدت لتسليم أنشطتها إلى فريق الأمم المتحدة القطري. وقام برنامج للتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية، ممول من مشروع سريع الأثر وتنفذه المفوضية، بتوعية نحو ٩٠٧ ١١ من اللاجئين والمشردين داخليا في غوز بيضة، وغوز عامر، وكوكو انغارانا، وفارشانا (جبل وتريجين وبريجين وغاغا). وفي أبيشي، تم تدريب ٩٠ من القيادات الدينية، منهم ٣٠ امرأة، كمراكز تنسيقية لزيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية.

حاء - إجراءات مكافحة الألغام

٣٠ - استعدادا لانسحاب البعثة، تم تخفيض عدد أفرقة مسح المناطق المزروعة بالألغام وإزالتها من أربعة إلى ثلاثة (توجد حاليا في أبيشي وفارشانا وغوز بيضه). واستمرت حملة تعزيز الوعي العام بالألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات، فضلا عن دعم الخط الساخن للإبلاغ عنها. وسلمت الهيئة الوطنية لتنسيق الدعم المقدم إلى القوة الدولية في شرق تشاد والمركز الوطني التشادي لإزالة الألغام ملصقات ونشرات لزيادة الوعي بخطور التعامل مع الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات لتوزيعها بالتالي على المدارس والأسواق والأماكن العامة والسلطات المحلية.

٣١ - ولا يمكن الانتهاء قبل نهاية السنة من المهام المتبقية - وهي مسح أكثر من ٣٠٠٠ كيلومتر من الطرق، وتطهير ٣٢ منطقة من مناطق القتال، والانتهاء من أكثر من ١٥٠ تقييما عاما لإجراءات مكافحة الألغام. وسيتم نقل المسؤولية عن تلك الأنشطة إلى المركز الوطني التشادي لإزالة الألغام. وتجري حاليا مناقشات مع المركز بشأن الاضطلاع بالمسؤولية عن إنجاز المهام المتبقية. وفي هذا السياق، واصل المركز تلقي مشورة فنية، وتعبئة الموارد، ودعم برنامجي من البرنامج الإنمائي بشأن تنفيذ المشاريع، بما في ذلك إجراء مسح تقني واسع النطاق سيساعد على تحديد نطاق التلوث الباقي والمواد اللازمة للتعامل معه.

طاء - الولاية العسكرية للبعثة

٣٢ - عملا بالقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، دخل العنصر العسكري التابع للبعثة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، مرحلة الانتعاش والإعادة إلى الوطن في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وتنص خطة انسحاب البعثة على إعادة كامل القوة للوطن في أربع مجموعات بحلول ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وبالإضافة إلى إغلاق معسكرات العنصر العسكري التي أُبلغ عنها في الفترة السابقة، أغلقت البعثة الآن المعسكرات في كوكو أنغارانا (قطاع الجنوب) وإيريا (قطاع الشمال) وبيراو (في المنطقة الشمالية الشرقية لجمهورية أفريقيا الوسطى) في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي. ولاحقا، أغلق معسكر غوز بيضه (قطاع الجنوب) في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وفارشانا (قطاع الشمال) في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ووقت نشر هذا التقرير، لا توجد عناصر عسكرية تابعة للأمم المتحدة إلا في أبيشي ونجامينا.

سابعاً - جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٣ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ظلت الحالة الأمنية في شمال شرق جمهورية أفريقيا الوسطى مستقرة ولكن هشة. واستبقا لانسحاب البعثة، طلبت من إدارة عمليات حفظ السلام أن تجري تقييماً للتهديدات في منطقة العمليات في المنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وأبلغت النتائج المهمة لذلك التقييم شفويا لمجلس الأمن في المشاورات المغلقة التي أجراها في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وبإيجاز، تعزى المخاطر في المنطقة إلى مجموعة من قضايا الحوكمة (العرقية والاقتصادية والسياسية). والهجمات التي وقعت في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر على القرى الواقعة في منطقة عمليات البعثة على أيدي عناصر مسلحة مجهولة الهوية يمكن أن يكون قد ارتكبتها مجموعة واحدة تتألف من ٤٠ إلى ٦٠ عضوا تابعين لجيش الرب للمقاومة. وبالرغم من التهديد المعروف للكافة الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، فإن التهديد الذي تشكله هذه المجموعة الوحيدة لا يقدر بأنه على نفس درجة أهمية العوامل الداخلية الأخرى. فالمصدر الرئيسي لانعدام الأمن يأتي من اللصوصية والعابرين الذين يجلبون أسلحة بغرض بيعها، ولكن التهديد الأكثر إلحاحا يأتي من جماعات المعارضة السياسية الداخلية المسلحة (ولا سيما تجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام).

٣٤ - وتحسبا لانسحاب البعثة، أوضحت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى أنها لا تحبذ وجود قوة دولية. وأعربت عن عزمها تعزيز وجودها العسكري في المنطقة الشمالية الشرقية، ولكن القوات الوطنية تفتقر إلى المعدات الأساسية والتدريب. ولجأت الحكومة عدة مرات إلى الشركاء الثنائيين المحتملين لتقديم دعم في مجال بناء القدرات لقواتها الوطنية.

٣٥ - وكما أشير إليه في الفقرة ٣٢ أعلاه، أكملت البعثة انسحابها من بيراو في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عندما نقلت معسكراتها إلى حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتم الانتهاء من العمل في الطريق الرئيسية الموصلة بين مدرج المطار وبلدة بيراو، وترك المدرج في حالة جيدة ومن غير المرجح أن يحتاج إلى قدر كبير من أعمال الصيانة لغاية موسم أمطار عام ٢٠١١. وتفيد التقارير بأن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى عززت وجود قواتها الوطنية المتمركزة في بيراو لتصل إلى قوام مجموعه نحو ١٥٠ جنديا. بيد أنه يدعى أن قوات تابعة لتجمع الوطنيين من أجل العدالة والسلام قامت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بمهاجمة مواقع قوات الأمن الوطنية في بيراو بقصد الاستيلاء على المعدات واللوازم. وأعلنت السلطات الوطنية سحب قواتها من البلدة، وتركها تحت سيطرة تجمع الوطنيين السالف الذكر. وقتل أربعة جنود على الأقل.

ثامنا - الدعم الذي تقدمه البعثة

٣٦ - نقلت البعثة، لدى إغلاقها لمعسكراتها في قواعدها الأمامية في شرق تشاد (فارشاننا وغوز بيضه، وغيريدا، وإرييا) وفي الجز الشمالي الشرقي من جمهورية أفريقيا الوسطى (بيراو)، إلى حكومتي البلدين البنية التحتية للمعسكرات، فضلا عن بعض الأصول، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. والقصد من هذا التحويل هو الإسهام في مواصلة الأنشطة المتصلة بحماية المدنيين والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وفي أعقاب إغلاق المعسكرين في غوز بيضه وفارشاننا في ٢٧ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر على التوالي، دعمت البعثة وجودها في نجامينا وأبيشي استعدادا لتصفيتها.

٣٧ - ومنذ انتهاء موسم الأمطار، تحسنت حالة الطرق في منطقة العمليات، مما عزز قدرة البعثة على تخليص ونقل المعدات المملوكة للأمم المتحدة وللوحدات. وسارت عملية خفض التدريجي للموظفين المدنيين في البعثة طبقا للجدول الزمني المقرر مع توقع إجراء تخفيض العدد إلى ١٣٠ من الموظفين الدوليين، و ٢٤٠ من الموظفين الوطنيين، و ٥٠ من متطوعي الأمم المتحدة بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر.

٣٨ - وبلغ التخطيط التفصيلي لفترة تصفية البعثة، التي من المقرر أن تستمر لغاية ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ مرحلة متقدمة. وستشمل التحديات الرئيسية خلال تلك الفترة الانتهاء من مشاريع البنية التحتية الداعمة للمفرزة الأمنية المتكاملة التي أذن بها مجلس الأمن في قراره ١٩٢٣ (٢٠١٠)، ونقل ما تبقى من المعدات المملوكة للأمم المتحدة إلى خارج البلد أو التخلص منها محليا، وإنهاء عقود دعم البعثة، والتصفية التدريجية لملاك الموظفين المدنيين للبعثة. وسيطلب النجاح في إنجاز هذه المهام أن يتوخى فريق تصفية البعثة العناية في إدارتها.

٣٩ - وفيما يتعلق بما أذن به المجلس من بناء محطات للمفرزة الأمنية المتكاملة، بما في ذلك حفر الآبار والعمل في إنشاء أكاديمية الشرطة، جرى استعراض للتقدم المحرز في الاجتماع الرابع المعقود بين حكومة تشاد والفريق العامل الرفيع المستوى التابع للأمم المتحدة الذي عقد في نجامينا في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ونظر الفريق العامل في التقرير المتعلق بعملية تفتيش الموقع التي أجراها ممثلوه في وقت سابق.

٤٠ - وقد انتهت المرحلة الأولى من بناء أكاديمية الشرطة في نجامينا. ولم تتمكن البعثة من البدء في تنفيذ المرحلة الثانية، وهي بناء ١١ فصلا دراسيا لأغراض التدريب، بسبب نقص التمويل. ومن المتوقع الانتهاء من بناء ٦ مراكز للشرطة و ١١ مخفرا للشرطة في أوائل عام ٢٠١١. وأنجزت عملية المشتريات لبناء مواقع المفرزة الأمنية المتكاملة في مخيمي اللاجئين في

تولوم وإريديمي، ويتوقع الانتهاء من أعمال البناء في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١١. وشرع مقاول في حفر آبار للمفرزة في أبيشي وستبدأ قريبا أعمال الحفر في المواقع الـ ١٦ جميعها. ومن المقرر الانتهاء من جميع الأعمال قبل نهاية شهر نيسان/أبريل، وإجراء تفتيش آخر في أوائل شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

تاسعا - إنجاز ونقل الأنشطة الرئيسية للبعثة إلى حكومة تشاد، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء الآخرين

٤١ - تمت في تشرين الثاني/نوفمبر في الاجتماع الشهري للفريق العامل الرفيع المستوى مناقشة الترتيبات المقترحة التالية لما بعد البعثة ونقل المسؤوليات. ويُتوقع التوصل إلى اتفاق نهائي في اجتماع الفريق الذي يُعقد في كانون الأول/ديسمبر.

ألف - البرامج

٤٢ - عملا بالقرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، بدأت البعثة في إجراء سلسلة من المناقشات مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري، فضلا عن العديد من الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى لتحديد الوسائل التي يمكن بها مواصلة الأنشطة المدنية البالغة الأهمية التي تضطلع بها البعثة والمتصلة بحماية المدنيين وتحقيق الانتعاش المبكر، فضلا عن إدانة تلك الأنشطة. واضطلع بأنشطة في مجالات العدالة والسجون، والتصدي للعنف الجنسي والجسدي، وحماية الأطفال، ورصد حقوق الإنسان وتعزيزها والإبلاغ عنها، وإجراءات مكافحة الألغام. وبالإضافة إلى ذلك، اضطلع بمبادرات محلية لتحقيق المصالحة في شرق تشاد. وركزت المناقشات على خطط العمل التي تضطلع بهافرادى الوحدات المدنية التابعة للبعثة بغية تحديد الأنشطة التي يمكن إنجازها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر والأنشطة التي يلزم الاستمرار فيها. وجرى الاسترشاد في اختيار الأنشطة التي سيتواصل الاضطلاع بها، إلى حد كبير، بالأولويات التي حددها برنامج الحكومة المسمى "البرنامج الشامل للإنعاش في شرق تشاد"، والذي وُضع بدعم من شركاء التنمية. ويركز البرنامج على التصدي للتحديات التي تواجه المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة لهم في مناطق العودة أو إعادة التوطين أو إعادة الإدماج في شرق تشاد.

٤٣ - وتعهدت الحكومة بمواصلة الأنشطة التي تقوم بها البعثة في دعم قطاعي العدالة والسجون في شرق تشاد داخل إطار برنامجها القائم المتعلق بالعدالة (برنامج دعم العدالة في تشاد)، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي وحكومة ألمانيا، ويُنفذ بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي. كما تعهدت الحكومة ومنظمات المجتمع المدني بكفالة استمرار أنشطة حقوق الإنسان التي

تضطلع بها البعثة في شرق تشاد، ولا سيما من خلال المندوبين الإقليميين لوزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني مثل حلقة المنظمات غير الحكومية. ووفقا للنتائج التي توصلت إليها بعثة تقييم الاحتياجات التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٠، والتي حثت فيها الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشركاء الآخرين على دعم تشاد فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، ستواصل الحكومة دعم مبادرات المصالحة المحلية التي كان يُضطلع بها في السابق بالاشتراك مع البعثة. وسيستمر الاضطلاع بالأنشطة الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني تحت قيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع اليونيسيف ومفوضية شؤون اللاجئين. وسيتم تولي المسؤولية عن أنشطة إجراءات مكافحة الألغام في نيسان/أبريل ٢٠١١. وفيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سيتولى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المسؤولية عن الأنشطة التي تضطلع بها البعثة وكفالة استدامة المنجزات التي تحققت. وستواصل أنشطة المصالحة المحلية وسيتم تدعيمها من خلال البرنامج المتعلق بالحكومة المحلية التابع للبرنامج الإنمائي. ونظرا لأن الخطة الانتقالية لعام ٢٠١١ يُقصد بها سد الثغرات عند مغادرة البعثة، ستجري مواصلة دعم جميع هذه الأنشطة عن طريق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥.

باء - المفزة الأمنية المتكاملة

٤٤ - عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠)، ما فتئت البعثة تكثف تعزيز دعمها للمفزة الأمنية المتكاملة التي ستقل إلى الحكومة بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أوقف عنصر الشرطة بالضرورة مصاحبة المفزة في الدوريات وأعمال الحراسة المرافقة. وحُولت في تشرين الأول/أكتوبر إلى المفزة جميع المهام الإدارية، مثل التدريب وتحقيق الانضباط وإعداد المرتبات والميزانية. ومنذ ذلك الحين، تعد المفزة جداول مرتباتها التي وافقت عليها البعثة قبل تجهيزها.

٤٥ - وكما ذكر في الفقرة ٦، عرضت حكومة تشاد في تشرين الأول/أكتوبر خطة مستكملة لإدامة المفزة. ويواصل البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين العمل على نحو وثيق مع السلطات الوطنية ذات الصلة لإنشاء آلية لحشد الدعم المقدم من الجهات المانحة وإدارته بعد ١ كانون الثاني/يناير. وقام البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين بتصميم مجموعة من المساعدات التقنية الإضافية والدعم التشغيلي للمفزة في عام ٢٠١١. بيد أنه ليس من الممكن تكرار نفس مستوى الدعم الذي تقدمه البعثة.

٤٦ - ووفقاً لمجموعة المساعدات المقترحة، سيقوم البرنامج الإنمائي بإدارة "صندوق للمساهمات" لدعم المفزة الأمنية المتكاملة؛ وإنشاء برنامج للمساعدة التقنية للقسم الإداري والمالي بالمفزة؛ والقيام بأعمال المشتريات الخاصة بالجوانب التشغيلية للمفزة (الوقود وقطع الغيار والصيانة، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)؛ كما سيقوم بتقديم دعم تقني وإداري إلى الهيكل الرقابي والإداري المؤسسي للحكومة. وستقدم مفوضية شؤون اللاجئين دعماً للعمليات التي تقوم بها المفزة يومياً، مثل إدارة وصيانة أسطول المركبات التابع لها، وصيانة المعدات اللاسلكية، وصيانة المرافق (مراكز ومخافر الشرطة، وآبار المياه)، وإنشاء أربعة مراكز جديدة للشرطة في منطقتي سلامات وغور.

٤٧ - وفيما يتعلق بالدعم المقدم من الجهات المانحة إلى المفزة الأمنية المتكاملة، فإنه من الأمور التي تبعث على التفاؤل أن عدداً من الجهات المانحة الحالية أعرب عن اهتمامه بمواصلة مساهماته المالية في عام ٢٠١١. وبالإضافة إلى ذلك، قدم البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين، بصورة مشتركة، اقتراحاً، أيده الحكومة، للاستفادة من التمويل المقدم في إطار مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام. وسيمكن استخدام هذا التمويل، إذ ووفق عليه، لمواصلة عمليات المفزة خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١١، ريثما يتم حشد وصرف الدعم البالغ الأهمية المقدم من الجهات المانحة.

عاشراً - الدروس المستخلصة في سياق البعثة

٤٨ - في الفقرة ٢٧ من القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠)، طلب مجلس الأمن إلى أن أقدم تقييماً في هذا التقرير بالدروس المستخلصة في سياق البعثة. وركز التقييم على المجالات التالية: إنشاء بعثة في إطار الموافقة الغامضة للحكومة المضيفة؛ وضرورة إيجاد فهم مشترك ومتبادل لمفهوم حماية المدنيين؛ ومعرفة سياق أي بعثة لحفظ السلام وتخطيطها وإدارتها؛ واستدامة المفزة الأمنية المتكاملة؛ والإبلاغ عن التوقعات وإدارتها. وتستلزم الدراسة إجراء استعراض مكتبي للوثائق والتقارير المتصلة بالبعثة، وإجراء مقابلات مطولة مع المسؤولين الحكوميين على الصعيدين المحلي والمركزي، ومنظمات المجتمع المدني، وقادة المجتمعات المحلية، وأعضاء السلك الدبلوماسي في تشاد، ومسؤولي فريق الأمم المتحدة القطري، وموظفي البعثة والأمانة العامة الحاليين والسابقين. ويرد فيما يلي مجمل للنتائج الرئيسية للدراسة.

ألف - الموافقة المستدامة

٤٩ - أذن مجلس الأمن في قراره ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، إذ يساوره القلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة والمتدهورة في دارفور وشرق تشاد، وأثرها على أمن وسلامة المدنيين وإزاء الاستقرار الإقليمي، بنشر بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وقوة عسكرية دولية

في شرق تشاد وشرق جمهورية أفريقيا الوسطى، وفرتها قوة أوروبية مؤقتة لمدة سنة واحدة. وقبل تلك النقطة، دأبت حكومة تشاد على الإعراب عن تحفظات قوية بشأن قبول وجود أي عنصر دولي. وأعربت تشاد تكررًا عن تفضيلها القوي لأن يكون أي وجود دولي مدني الطابع، وأن يساعد على حماية اللاجئين والمشردين داخليًا، وأن يساهم في التنمية الاقتصادية في الشرق، ونقلت الأمانة العامة هذا الرأي إلى المجلس، وشددت لدى قيامها بذلك على استنتاج توصلت إليه استنادًا إلى بعثات التقييم مفاده الظروف اللازمة لنشر قوة لحفظ السلام غير متوفرة. وفي أواخر عام ٢٠٠٧، قبل اعتماد الولاية السالفة الذكر مباشرة، قبلت حكومة تشاد وجود قوة مؤقتة دولية، لمدة سنة واحدة، تعرف باسم قوة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٠ - وبرزت مرة أخرى في عام ٢٠٠٨، أثناء المناقشات المتعلقة بإنشاء عنصر عسكري تابع للأمم المتحدة لكي يحل محل قوة الاتحاد الأوروبي المؤقتة تحفظات لم تسحب في الحكومة فيما يتعلق بوجود عنصر عسكري دولي. وجرت مناقشات مطولة حيث سعت الحكومة إلى تحديد ولاية قوة تابعة للأمم المتحدة وحجمها وأماكن وجودها وقواعد الاشتباك الخاصة بها. وأدى هذا إلى تأخر بت مجلس الأمن في المسألة، في قراره ١٨٦١ (٢٠٠٩)، لغاية ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وجرى في نهاية المطاف تقليص حجم قوام القوة التي أوصت بها الأمانة العامة للمجلس في البداية، ولكن لم يؤذن بأي تخفيض في منطقة العمليات. ومن ثم، بنيت قدرة القوة على مفهوم للعمليات يعتمد اعتمادًا شديدًا على طائرات الهليكوبتر العسكرية لكفالة إمكانية الحركة.

٥١ - وبانتقال السلطة من الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة التي تقرر لها أن تتم في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٩، كان أمام الأمانة العامة شهران، بدلا من الحد الأدنى المقرر وهو ستة أشهر، للحصول على التزامات راسخة من الدول الأعضاء المتعلقة بنشر القوات اللازمة. ولم يوفر الإطار الزمني القصير سوى فترة زمنية محدودة للبلدان المحتمل مساهمتها بقوات لتأمين المعدات، والقوات التمكينية اللازمة. وفي الأشهر الأولى من عملية نشر القوات، عطلت المشاكل العديدة التي اكتنفت العملية فعالية البعثة ومصادقيتها على أرض الواقع. ومما ساعد على زيادة إبراز هذه المشكلة في أيار/مايو ٢٠٠٩ استخدام حكومة تشاد للأصول العسكرية الكبيرة التي حصلت عليها مؤخرًا لإلحاق هزيمة حاسمة للغزو الذي قامت به مجموعة مسلحة تابعة للمعارضة التشادية. وأدى هذا العمل، بالإضافة إلى التحسن الأولي الذي حدث في العلاقات بين تشاد والسودان، واستمرار البطء في نشر العنصر العسكري للبعثة، إلى جعل بعض الجهات الفاعلة، في الداخل وفي المنطقة، تشك في أهمية استمرار وجود القوة العسكرية التابعة للأمم المتحدة في شرق تشاد.

٥٢ - وعلاوة على ذلك، تميز إنشاء البعثة بوجود تباين بين توقعات الحكومة المضيفة وطلباتها من ناحية، والهيكل الفعلي للبعثة والغرض منها من الناحية الأخرى. وبغية معالجة تحفظات الحكومة إزاء عملية لم تكن ولايتها وفق رغباتها وأهدافها، لجأت البعثة إلى عدد من الاستراتيجيات بغرض التكيف والتخفيف. وشملت هذه الاستراتيجيات الالتزام بمشاريع كبيرة ثبت في بعض الأحيان صعوبة بل استحالة الاضطلاع بها - مما أدى بالتالي إلى زيادة تقويض الثقة في الحكومة المضيفة والاطمئنان إليها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة، قبل إنشاء عنصرها العسكري وبعده، بالاستثمار بشدة في المفرزة الأمنية المتكاملة، بغية تمكينها من الاضطلاع بجزء من المسؤوليات الأمنية الموكلة إلى القوات العسكرية الدولية التي تواجه عملية نشرها تأخيرات عديدة. وأخيراً، وافقت البعثة على تزويد المفرزة، في حدود الموارد القائمة، بمستويات من الدعم سيكون من العسير إدامتها بعد مغادرة البعثة.

٥٣ - ويمكن استخلاص الدروس التالية: ينبغي رعاية موافقة الحكومة المضيفة، حتى إذا كانت صادرة بحرية، بغية كفالة استدامتها. فالموافقة يمكن الرجوع عنها، ولا سيما عندما تتغير الظروف في البلد/أو في المنطقة دون الإقليمية تغييراً كبيراً خلال فترة حياة البعثة. وينبغي عدم التقليل من وزن الاعتبارات الإقليمية في موافقة الحكومة المضيفة. وبالمثل، ينبغي عدم التقليل من أهمية اتساق الدعم المقدم من الدول الأعضاء الرئيسية الذي يساعد في تأمين الموافقة الأولية للحكومات المضيفة. ويمكن لعملية مثل تلك التي تضطلع بها البعثة، التي جرى التفكير فيها ونشرها تحت ضغط، مع تجاهل الملاحظات السالفة الذكر، أن تصبح رهينة للضغوط والتناقضات التي ستحوّلها عن أهدافها المقصودة، وتعيق أداءها العام، وتقوض مصداقيتها.

٥٤ - ويظل استمرار موافقة الحكومة المضيفة والتعاون الفعال معها أمرين أساسيين لكي تتمكن أي بعثة من تنفيذ ولايتها وبلوغ أهدافها. وينبغي ألا يؤدي الأسلوب الذي يتم به تأمينها وإبقائها إلى تقويض مبادئ المنظمة.

باء - الفهم المشترك لحماية المدنيين

٥٥ - أنشئت البعثة أساساً بغرض الإسهام في حماية المدنيين ولم تكن لها أي ولاية سياسية. وجرى نشرها في وقت لم يتوفر فيه فهم مشترك لحماية المدنيين في سياق بيئة لحفظ السلام بالأمم المتحدة. ومن ثم، كان لكل جهة من الجهات الفاعلة على أرض الواقع توقعات وتفسيرات مختلفة لما ينبغي أن تنطوي عليه الحماية، وذلك بالاستناد أساساً إلى منظور أهدافها التنظيمية وليس إلى فهم مشترك.

٥٦ - وبصرف النظر عن عدم وجود فهم مشترك، كانت الولاية داخل البعثة أكثر وضوحاً فيما يتعلق بدور الحماية الذي يضطلع به كل من العنصر العسكري وعنصر الشرطة. وتحقق أمن اللاجئين داخل المخيمات والبلدات الرئيسية من خلال تقديم دعم للمفرزة الأمنية المتكاملة، في حين وفر العنصر العسكري بيئة أمنية تمكينية من خلال القيام بدوريات في مناطق واسعة. وأتاح هذه البيئة التمكينية للجهات الفاعلة في المجال الإنساني إمكانية تعزيز أنشطتها المتعلقة بحماية المدنيين. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة المدنية التي تضطلع بها البعثة لتعزيز الأمن البشري، حظيت عموماً بالتقدير من جانب الشركاء الوطنيين، بمن فيهم المستفيدون المحليون والحكومة.

٥٧ - ويمكن استخلاص الدروس التالية: يتعين وضع مفهوم مشترك وعملي لحماية المدنيين وتحديد مساهمات الشركاء الرئيسيين في استراتيجية متكاملة تصاغ صياغة واضحة خلال مرحلة تخطيط البعثة قبل نشرها. وبعد نشر البعثة، ينبغي أن تخضع تلك الاستراتيجية بصفة منتظمة للاستعراض على أرض الواقع مع الحكومة المضيفة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة بغية أخذ التطورات المحلية في الاعتبار دون المساس بالقيم والمعايير التنظيمية.

جيم - معرفة السياق والتخطيط والإدارة

٥٨ - عانت البعثة من قيود تشغيلية ولوجستية بسبب البيئة المادية القاسية. ومما ضاعف من ذلك وضع ترتيب لهيكل الدعم في بداية الأمر لم يتم تأييده في نهاية المطاف، ثم القيام لاحقاً ببذل جهود لعلاج القيود اللوجستية التي عانت بنفس القدر من عدم وجود اتفاق بشأن هياكل الدعم. وشكلت الظروف البيئية الصعبة تحدياً لقدرة البعثة على اجتذاب الموظفين وبلوغ مستويات كافية من الملاك، وبالأخص في مجالات الدعم الرئيسية من قبيل المجال الهندسي. كما التزمت البعثة بمشاريع أو أطر زمنية للإنجاز يكاد يكون من المستحيل الوفاء بها بالنظر إلى الظروف المادية السائدة على أرض الواقع.

٥٩ - وينبغي أن يؤخذ تماماً في الاعتبار عند تخطيط أي بعثة وإدارتها، ولا سيما خلال مرحلة بدء التشغيل، الموقع النائي، ووعورة الأرض، وقسوة المناخ، والافتقار عملياً إلى البنية التحتية وهياكل الدعم الملائمة.

دال - استدامة المفرزة الأمنية المتكاملة

٦٠ - تُعد المفرزة الأمنية المتكاملة تجربة لاختبار قدرة الأمم المتحدة على تصميم وبناء هيكل مستدام للأمن القومي وفقاً للقواعد والمعايير الدولية، تجرى بالتعاون الوثيق مع حكومة مضيفة. وشكلت أعمال القيادة والتحكم التي قامت بها الحكومة فيما يتعلق بالمفرزة تحدياً

فريدا من نوعه. فقد تطور مفهوم المفزة، التي كان من المتوخى أصلاً أن تكون قوة مجتمعية محضة لحفظ الأمن، لتشمل القيام بمهام أكثر قوة (وبخاصة توفير حراسة أمنية مرافقة)، لأسباب ترجع جزئياً إلى الضرورات التشغيلية، وتفضيلات الحكومة التشادية، والبطء في نشر العنصر العسكري. وعلاوة على ذلك، وكما أشير إليه أعلاه، أدت الظروف إلى قيام البعثة بالاستثمار بشدة في المفزة وإيلاء الاهتمام لمطالب الحكومة لتقديم مستويات عالية من الدعم.

٦١ - وبالرغم من أن المفزة قادرة على البقاء من وجهة نظر تشغيلية، فإن استدامتها بعد مغادرة البعثة تبرر إيلاء اهتمام كبير ومستمر. فهناك قلق على نطاق واسع إزاء مدى استعداد الوحدة للاضطلاع تماماً بالمسؤولية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حتى مع استمرار تقديم بعض الدعم الدولي.

٦٢ - وأحد الدروس التي يمكن استخلاصها من خبرة المفزة، حتى الآن، هو أنه ينبغي إعداد متطلبات وخطط الاستدامة لمثل تلك القوة منذ المرحلة الأولى لتصورها والتفكير بصرامة بالمبدأ طوال عملية تطويرها.

هاء - الاتصالات وإدارة التوقعات

٦٣ - عانت البعثة من عدم وجود استراتيجية للاتصالات، وعجزت بالتالي عن إدارة توقعات الحكومة على النحو الصحيح، بل وتوقعات الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى حد ما. وكان ينبغي أن يكون وجود استراتيجية فعالة للاتصالات أمراً محورياً لتعزيز الثقة والتقليل من سوء الفهم فيما يتعلق بدور البعثة ومقصدها في تشاد والمنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وبدلاً من ذلك، لم تكن ولاية البعثة مفهومة فهما واضحاً، وكانت الحكومة ترغب وتتوقع الحصول على دعم من البعثة لأغراض الانتعاش الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الجزء الشرقي من تشاد، وهو ما يقع بوضوح خارج نطاق اختصاص البعثة.

٦٤ - ومن الجلي أنه في حالة البعثة، أدى غياب استراتيجية للاتصالات إلى إعاقة قدرة البعثة على تضيق الفجوة بين التوقعات والواقع. والدرس الرئيسي المستفاد هو أنه يجب أن تضع أي استراتيجية من هذا القبيل في المرحلة الأولية لنشر أي بعثة.

واو - الإنجازات

٦٥ - بغض النظر عن التعليقات المبينة أعلاه، كان هناك أثناء الدراسة شبه إجماع بين من تمت مقابلتهم بشأن الملاحظات التالية:

(أ) على عكس الموافقة الغامضة من جانب الحكومة على العنصر العسكري، قبلت السلطات العنصر المدني للبعثة، واقترح توسيع نطاق ولايتها بذلك العنصر حصراً كخيار ممكن. وأعرب الكثير من حرت مقابلتهم عن تقديرهم للأثر الإيجابي الذي نتج عن الأنشطة المدنية للبعثة. كما أن البعثة تخلف وراءها مجمعا من الأفراد المهنيين الوطنيين من ذوي المهارات والمدرّبين الذين من المتوقع أن تفيد الخبرات التي اكتسبوها مع البعثة في تنمية البلد.

(ب) يُعد نشر عمليات البعثة وتسييرها في مناطق وعرة ونائية وغير ساحلية مثل شرق تشاد والمنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى إنجازاً في حد ذاته. فهذه المناطق شاسعة والأراضي فيها وعرة والمناخ يتسم بالقسوة في معظم الأحيان. والبنية التحتية تكاد تكون معدومة خارج نطاق المدن الرئيسية وخطوط الإمداد طويلة للغاية. وبالرغم من التحديات البيئية والتشغيلية الكبيرة، استطاعت القوة التابعة للبعثة والمفرزة توفير قدر من الأمن للاجئين والمشردين داخلياً والجهات الفاعلة في المجال الإنساني. وأعرب السكان المحليون والمستفيدون من المعونة الإنسانية بصفة عامة عن آراء إيجابية بشأن المفرزة. وأبرزت المقابلات الشخصية حقيقة أن القوة التابعة للبعثة أدت إلى بناء ثقة السكان، ولا سيما النساء، في "الرجال التابعين للقوات النظامية".

حادي عشر - الملاحظات والتوصيات

٦٦ - طبقاً لروح القرار ١٩٢٣ (٢٠١٠) ونصه، فإن عملية سحب موظفي البعثة وأصولها في مرحلة متقدمة إلى حد كبير. وشرع بنشاط إغلاق المعسكرات في مناطق العمليات وتسليمها. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بحكومة كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لما قدمته حتى الآن من تعاون لتسهيل العملية. وإنني على ثقة من أن حكومة تشاد ستواصل دعمها الكامل لإنجاز عملية التفكيك المنظم لما تبقى من معسكرات في البلد من الآن وحتى نهاية التصفية.

٦٧ - وفيما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، فإنني أشعر بالقلق إزاء محدودة قدرة قوات الأمن في بيراو على صدّ الهجمات المحتملة على مواقعها بعد مغادرة البعثة، كما يتبين من الهجوم الذي وقع مؤخراً من جانب إحدى مجموعات المعارضة المسلحة، والذي أدى إلى انسحاب قوات الأمن الوطنية من بيراو. ذلك فإنني أحث الشركاء الثنائيين مرة أخرى على الاستجابة بصورة مواتية لطلب حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للحصول على المساعدة.

٦٨ - وكما هو مبين في هذا التقرير، فقد استمر تحسّن بيئة حماية المدنيين في شرق تشاد عموماً، ولا سيما فيما يتعلق بالجوانب المادية للحماية. وقد تبين حتى الآن أن المخاوف من أن الأنشطة الإجرامية وانعدام الأمن ستعود فوراً على نطاق واسع بعد موسم الأمطار لا أساس لها من الصحة. وقد اضطلعت حكومة تشاد بالمسؤولية الكاملة عن أمن المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وأظهرت التزامها على مدى الأشهر الماضية بمواصلة ذلك. والشعور العام السائد هو أن شرق تشاد أصبحت بيئة أكثر أمناً عما كانت عليه في عام ٢٠٠٧. ومن المتعذر في هذه المرحلة تقييم القدر من هذا التحسن الذي يعزى إلى نشر البعثة والقدر الذي يعزى إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والقدر الذي يعزى إلى الديناميات السياسية والأمنية المستجدة على الصعيدين المحلي ودون الإقليمي.

٦٩ - ومع ذلك ما زالت التحديات الماثلة هائلة إذ ما زال هناك أكثر من نصف مليون من اللاجئين والمشردين داخلياً بحاجة إلى مساعدات إنسانية وحماية. وبالرغم من أن المشردين داخلياً يعربون بصورة متزايدة عن اهتمامهم بالعودة إلى مناطقهم الأصلية أو اختيارهم حلولاً دائمة أخرى، فإن ما تبقى من حالة انعدام الأمن، وضعف هياكل الحوكمة المحلية، وعدم توفر أبسط الخدمات الأساسية، تثبط أي تحركات دائمة على نطاق واسع. وستظل مخنة اللاجئين دون حل طالما لم يتم تماماً معالجة عدم الاستقرار والصراع في أماكنهم الأصلية.

٧٠ - وهذه المنطقة دون الإقليمية الهشة بالفعل توشك على الاضطلاع بعمليات انتخابية متعددة ومتزامنة تقريباً في أوائل عام ٢٠١١. ومن المهم أن تظل منطقة شرق تشاد والمنطقة الشمالية الشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى، بعد انسحاب البعثة، على قائمة الاهتمامات الدولية وأن تتلقى الحكومتان الدعم والاهتمام الملائمين من الشركاء الدوليين.

٧١ - ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد الجهود التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري في تشاد لتدعيم قدرته في مجال التخطيط وتقديم المشورة والتنسيق. ومن شأن ذلك أن يعطيه قدرة إضافية على دعم الحكومة على الاحتفاظ بما تحقق من زخم في شرق تشاد في السنوات الأخيرة، بإسهام من البعثة.

٧٢ - وبالإضافة إلى وجود حاجة ماسة إلى قيام الجهات المانحة بتقديم الموارد اللازمة للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للاجئين والمشردين داخلياً في الشرق، هناك أيضاً وبنفس القدر حاجة إلى دعمها للبرامج التي تعمل على إيجاد حلول دائمة لهم. وفي المستقبل المنظور، سيكون من المتعين على المشردين داخلياً القيام بدور حاسم. وإنني لذلك أشجع الدول الأعضاء على كفالة توفير الأموال اللازمة من الجهات المانحة لتغطية الاحتياجات المبرجة من الميزانية لعام ٢٠١١.

٧٣ - وقد كانت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد عملية استثنائية وفريدة من نوعها من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث أنها كانت مكرسة على وجه الحصر للإسهام في حماية المدنيين، دون ولاية سياسية صريحة. وقد مرت خلال مراحل التخطيط والنشر والانسحاب في غضون فترة زمنية قصيرة تقل عن أربع سنوات، عانت من ظروف مناوئة في كل منها. ويحدوني أمل قوي في أن تساعد الدروس القليلة المبينة في هذا التقرير مجلس الأمن عند نظره في تطوير حفظ السلام ككل، وعند نظره في وضع ولايات لعمليات حفظ السلام التي تستهدف توفير الحماية للمدنيين.

٧٤ - وبالرغم من الصعوبات التي ووجهت، فإن البعثة أسهمت بنجاح في تعزيز الأمن في شرق تشاد، ولا سيما بين القطاع الأكثر استضعافا من السكان. وقد تركت البرامج الموضوعية للبعثة بصماتها على شرق تشاد. وتعد المفزة الأمنية المتكاملة، بالرغم من أوجه قصورها، تجربة ناجحة نسبيا لهيكل أمني مملوك على الصعيد الوطني ومدعم دوليا لحماية المدنيين. وقد أرسيت الخطوات التي اتخذتها مؤخرا حكومة تشاد وفريق الأمم المتحدة القطري، بدعم من البعثة، أساسا جيدا لترسيخها واستدامتها. وتقع المسؤولية الرئيسية عن استدامة المفزة في نهاية المطاف على عاتق الحكومة، التي قدمت تأكيدات قوية في هذا الصدد.

٧٥ - وقد عمل العنصر العسكري للبعثة بجد على بلوغ كتلة حرجة بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وقد أسهم هذا العنصر، من خلال ما قام به من حراسة أمنية مرافقة ودوريات ووجوده الظاهر، فضلا عن برامجه للتوعية المدنية، إسهامات لا يمكن إنكارها في تأمين حيز للعمل الإنساني وحماية المدنيين. وينبغي أيضا أن يعود هذا الفضل إلى البلدان المساهمة بقوات وإلى قيادة القوة.

٧٦ - وأخيرا، أود أن أتوجه بالشكر لممثلي الخاص، يوسف محمود، لاضطلاعهم بقيادة البعثة خلال فترة من عدم التيقن بشأن مستقبلها، وهي المهمة التي أداها باقتدار بالغ، وللأشراف عليها خلال الفترة الحساسة لتدعيمها وانسحابها. كما أود أن أعرب عن عميق تقديري للرجال والنساء الذين عملوا في البعثة، الحكوميين منهم والدوليين، والمدنيين والعسكريين، لالتزامهم الذي لا يتزعزع بواجبهم في خدمة الأمم المتحدة.